

حركة الاصابع بالضرورة ما دام كاتبها بالمعنى الاول صادق  
 وبالمعنى الثاني كاذب لان حركة الاصابع ليست ضرورية لانشاء  
 وقت كذا بته وهو وقت الظاهر مثل اذ الكتابه ليست ضرورية له  
 وتنفى من الاوقات فكذا حركة الاصابع فالمعنى الاول اعني  
 من الضرورة من وجه صدقها في مادة الضرورة الزائفة والمعنى  
 عين الذات بقولنا كذا ان حيويا بالضرورة الزائفة وبالمعنى  
 ما دام انسانا وصدق الاول بدون الثانية حيث يكون المعنى  
 غير الذات والمادة ضرورية ثانية في كل كتاب انسان بالضرورة  
 وصدق الثانية بدون الاولى في مادة الضرورة كوصفية دون  
 الزائفة كالمثال في حركة الاصابع والمعنى الثاني اعني مطلقا  
 لا يذاتت الضرورة الزائفة بثبت في جميع اوقات كوصف من  
 غير عكس كما في قولنا كل مفسى مطلق ما دام مفسا فان الظاهر  
 ضروري له في وقت الاوقات وهو وقت المقابلة دون وقت  
 الترتيب على ما زعموا وليس ضروريا له في سابق الاوقات وبين  
 المعنيين عموم من وجه اما جهة اليوم فلان الاعم من وجهين شي  
 الاعم من وجه من شي من شي يكون اعم من ذلك الشيء في الجملة  
 فيكون المعنى الثاني اعم من الاول في الجملة واما جهة الموضوع  
 فليصدق الاول بدون الثاني في المثال المذكور فقل **قوله** او  
 في وقت معين اي ان حكم فيها بضرورة النسبة في وقت معين من  
 اوقات وجود الموضوع **قوله** في وقتية مطلقا لتقدير ضرورة  
 فيها بالوقت المعين وعدم تقديرها بل بمرور اول ضرورة مثال  
 كل من مفسى وقت الطبلولة في كل اعم مطلقا من الضرورة ومن  
 وجه من المشروطة العامة بالمعنى الاول ومطلقا من المعنى  
 الثاني لان جميع اوقات الوصف بعض اوقات الذات **قوله**  
 او غير معين اي ان حكم فيها بضرورة النسبة في وقت لم يعين ذلك  
 الوقت

المطلق

الوقت في القضية **قوله** فتشترط مطلقا اما المنتشرة فلعين القيد  
 واما المطلقة فلعين التقييد كما مر مثالا كل ذي رية متفلسف متفلسف  
 ما بالضرورة وهي اعم مطلقا من الوقتية وهو ظاهر ونسبة الا للضرورة  
 في المشروطة بالمعنيين نسبة الوقتية اليها **قوله** او بمرورها مادام  
 الذات ايمان حكم فيها بمرور النسبة ما دام ذات الموضوع موجودة  
**قوله** فوايضا مطلقا وجه النسبة ظاهرا مرورا عرفت ان ذات  
 ضرورة ان لية فكذا لمرورها ان يوهود وهم النسبة ان لا يوجد  
 مطلقا لا حال وجود الموضوع فقط كما مر من مثال الضرورة  
 الازلية فالأزلية ههنا احضرت من المطلقة ايضا كما في الضرورة لكن  
 الدورام الزلية لا ينفك الا بطلق العام في قضية في الوجودي  
 بخلاف الضرورة الزائفة كما مر والاشياء اعم من الضرورة لان  
 امتلاك انفكك النسبة يستلزم دوران شئها من غير عكس كما مر  
 ان يدوم النسبة يمكن زوالها وفيه ما مر من تقيد الزمان بالمعنى  
 الى الابد وكذا بالذات الممكن لا يدوم الا لعلته فيما يذاتها او  
 بواسطة انتهايتها اي ما يجب بذاته ومع وجود العلة في وجود  
 المعلول فالدوام لا يلزم عن ضرورة بالمعنى الاعلى امتناء  
 الانفكك سواء كانت ناشئا عن ذات الموضوع او غيرها  
 فاذا اخذت الضرورة بالمعنى الاخر امتناء الانفكك  
 الناشئ عن ذات الموضوع في النسبة المذكورة وان اخذت  
 اعلى الابد يقال هذه النسبة يجب النظر الى جوهره التقابلي  
 مع قطع النظر عن الاصول التي تحققت في الفلاسفة فان العقل  
 في باري النظر يجوز انفكك الدورام عن الضرورة وليس في باري  
 الفين بناء الحكم على الاصول الدقيقة التي يتيسر ادخالها في العلم  
 التي بعده وقد اشار الشيخ الى ذلك في بعض مواضع اشفا  
 وهي اعم من وجه من المشروطة بالمعنيين لتصادقها جميعا في كل

ca